

الجيش والدولة دراسة جدلية : بين أحقية الوجود وألوية الحكم " الجيش التركي نموذجا "

أ. بدره سليم- جامعة باتنة 1

أ. مجنح أمال- جامعة المسيلة

ملخص

شهدت معظم شعوب العالم ومنذ ميلاد البشرية حالات من العنف ، وأخرى من الحروب الأهلية منها والعالمية والتي استوجبت حتمية وجود مؤسسة الجيش أو القوات المسلحة ، كمؤسسة منظمة و متماسكة من أجل حماية النفس البشرية والمعالَم الحدودية من أي تهديد أو اعتداء خارجي ، بحيث وفي حالة غياب مثل هذه المؤسسة ولاسيما الدور المضطلع بها هنا وجوبا ستفقد الدولة سيادتها على أراضيها وإقليمها ، وبناء عليه كانت للحروب العالمية المندلعة الباع الكبير في تقمص الجيش لما يسمى بالشرعية الثورية ، بحيث أن شراسة هذه الأخيرة واستماتتها في وجه العدو ومن ثمة منح الاستقلال لشعوبها جعل منها ترسخ مكانتها الدستورية والسياسية ، ومع مرور الوقت اخذ تدخل الجيش في الحياة السياسية يؤخذ منحى متزايد ومتغير وذلك تبعا لبنية الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة ، ولعل هذا راجعا للعلاقة التي تربط الجيش والسلطة السياسية ، و هي علاقة تبعية أكيد تتمثل في استخدام هذه الأخيرة للجيش كأداة سياسية شرعية للقسر أو للإكراه أو للتهديد به .

مقدمة :

يكون تدخل الجيش في الحياة السياسية ومن ثمة إدارته للعلمية السياسية راجعا إلى العلاقة المنفصمة والمنقطعة بينه وبين السلطة السياسية الحاكمة ، وهنا يتدخل الجيش في حالة انهيار وتدهور السلطة السياسية و انكشاف النظام السياسي، من اجل إعادة بناء السلطة السياسية إما بزيادة دوره السياسي في الحكم، أو بوضع المدنيين في السلطة ، وقد يكون تدخله حتميا وضروريا لأنقاض البرامج التنموية للدولة وذلك لما له من خبرة وما يمتاز به بمؤسساته من فاعلية وتماسك ، وبين هذا وذاك يبقى الجدل قائما حول أحقية وألوية تدخل الجيش في العملية السياسية وإدارته من وجوده و عدمه ، ولعل خير مثال عن هذا الجدل هو تدخل الجيش التركي سنة 1980 من خلال إقدامه على الانقلاب العسكري 1980 والذي كان هدفه إعادة البناء المؤسسي ، والذي أثار بدوره ضجة دستورية كبيرة على المستوى المحلي ، الإقليمي

والدولي ، ومن هنا نتساءل قصد الإجابة عن إشكال جوهري مفاده : إلى أي مدى يمكن اعتبار الجيش شريك أساسي وتنموي فاعل لبناء الدول ؟و للإجابة عن الإشكالية قسمنا المداخلة إلى المحاور التالية :
مقدمة .

المحور الأول : المضامين المختلفة لمفهوم الجيش والقوات المسلحة .

01 - تعريف الجيش لغة.

02 - القوات المسلحة : armed forces.

03 تصنيف القوات المسلحة : armed forces.

المحور الثاني : دوافع تدخل الجيش في الحياة السياسية .

01 - تطور حقل العلاقات المدنية العسكرية.

02 - الدور السياسي للجيش في الحياة السياسية.

03 - الدور الاجتماعي للجيش في الحياة السياسية.

المحور الثالث : الجيش وإدارة العملية السياسية بين جدلية الاستيعاب والاستبعاد.

1 - رؤية صامويل هنتغتون .

2 - رؤية نظرية جانويتز.

3 - رؤية دافيد كوهين وأرويل كرواسان.

4 - رؤية ريكا شيف.

المحور الرابع : الجيش وإعادة البناء المؤسسي في تركيا سنة 1980.

الخاتمة

*المحور الأول: المضامين المختلفة للجيش والقوات المسلحة.

1- تعريف الجيش لغة: كلمة دالة على جمع ، تجمع كجمع للجمع على (الجيوش) والجيش مجموعة من البشر مجهزة بالسلاح هدفها مقاتلة جهة معينة (على الأغلب جيش آخر) من أجل تحقيق أهداف معينة (على الأغلب تكون تلك الأهداف أهدافا سياسية).

ومنذ غابر العصور عرفت البشرية تجهيز الجيوش وكانت تجهز بأسلحة بسيطة ومع تطور الزمان تطورت التجهيزات العسكرية فمن السيوف والدروع إلى البنادق والرشاشات ثم المدافع والدبابات والطائرات ، وهناك من الأسلحة ما تستخدمه الجيوش عن بعد كقاذفات الصواريخ والطائرات الآلية بدون طيار والقنابل العادية والكيماوية والذرية.

إن غالبية الجيوش في العالم خاضت حروباً لا طائل منها سوى الجشع لتولي السلطة وزيادة رقعة الأراضي التي تسيطر عليها الدول المسيرة لتلك الجيوش وفيهم عدا الجيوش الإسلامية في عصر النبوة وعصر صدر الإسلام فإن نزاع الجيوش كان في الغالب حول مصالح اقتصادية وسياسية ولازال صراع الجيوش حتى يومنا هذا من أجل السيطرة العسكرية والسياسية وجر المنافع الاقتصادية وفرض الايديولوجية الفكرية لصاحب القوة العسكرية الأقوى⁽¹⁾

2- القوات المسلحة : armed forces تنظيم عسكري نظامي تملكه الدولة وفق مقتضيات أمنها القومي وتستخدمه أداة في توطيد سلطتها والدفاع عن حدودها ومكاسبها ودرء أي اعتداء على سيادتها وتتألف من قوات رئيسية وقوى فرعية وإضافية، وتتميز القوات المسلحة بجاهزيتها القتالية العالية وتربية أفرادها تربية وطنية رفيعة المستوى وتدريبهم بالقدر الذي يؤهلهم للعمل برا وبحرا وجوا وفي جميع الشؤون الجغرافية والمناخية. ويستند تنظيم القوات المسلحة إلى تراتبية قيادية متسلسلة تقوم على الطاعة المطلقة والانضباط الصارم والمحافظة على مفاهيم الشرف والإخلاص والتضحية والاستشهاد في سبيل الوطن ومصالح الأمة، وتقوم وفق الاستراتيجية العامة وموارد الدولة المتاحة واتساع المسارح العمليات المحتملة وعلى أساس رؤية واضحة لإمكانية تحقيق التفوق في حدود المبادئ والتوجهات والانظمة، كما يمكن أن تنطوي القوات المسلح في ظروف معينة كلياً أو جزئياً تحت إمرة قيادة موحدة إقليمية أو متعددة القوميات لتحقيق مصلحة مشتركة في ظل أحلاف وإتفاقيات معينة⁽²⁾.

3- تصنيف القوات المسلحة: تصنف على النحو التالي:

- 1 القوات النظامية: تستكمل وتسليح وفق تنظيمات مدروسة وتخضع لأنظمة الخدمة والانضباط وتتبع تدريباً راقياً على مختلف المستويات وتحافظ على جاهزيتها وفق القواعد المحددة لها.
- 2 قوات التعبئة العامة: تقوم على الخدمة الإلزامية والاحتياطية وكذا التطوعية على نحو ما شاع منذ الثورة الفرنسية 1789 ومن بعدها روسيا وبقية أوروبا.
- 3 القوات الفرعية تشمل قوات حرس الحدود وقوى الامن الداخلي من درك وشرطة وغيرها التي تعمل وتنظم وفق أنظمتها الخاصة.
- 4 القوات الإضافية: تشمل الحرس الوطني المتميز بالطابع الاقليمي والذي يتألف من غير المطلوبين للخدمة العسكرية وهي مصدر لطاقة بشرية نصف مؤهلة ترفد القوات النظامية أو يوكل إليها بعض المهام الثانوية وغيرها⁽³⁾.

5 القوات المرتزقة⁽⁴⁾: هم المحاربون الذين ينظرون للنزاع على أنه مهنة يزاولونها للحصول على مكسب خاص ولا يعد هؤلاء الذين ينطبق عليهم ذلك التعريف مقاتلين وبالتالي لا يحق لهم الحصول على الوضع القانوني لأسير الحرب ، وينطبق مصطلح المرتزقة على أولئك الذين يعملون كأفراد أو على شكل مجموعات وفي حلة أسرهم يقدم المرتزقة الذين قاموا بدور مباشر في الأعمال العدائية إلى المحاكمة على أساس أنهم محابون غير شرعيين⁽⁵⁾.

المحور الثاني: دوافع تدخل الجيش في الحياة السياسية.

نستعرض في هذا المحور أهم المحاولات النظرية لفهم طبيعة تدخل الجيش في الحياة السياسية وتقدم أبرز المفاهيم والأدوات التحليلية التي تساعد على فهم التباين في سلوك الجيش واستجابته للأنظمة التي أوجدته حيث حظي دور المؤسسة العسكرية باهتمام كبير في دوائر العلوم الاجتماعية، حيث تطور حقل نظري تحت إسم "العلاقات المدنية العسكرية civil military relations" يعنى بدراسة أنماط العلاقة بين الجيش كمنظمة مسلحة والإدارة السياسية للدولة والمجتمع ككل. كما يسعى عدد من الباحثين في هذا الحقل لفهم السياسات والبنى المؤسسية التي تضمن عدم تغول الجيش واستيلاءه على الحياة المدنية وترسيخ سلطة القادة المدنيين على القوات المسلحة.

1 تطور حقل العلاقات المدنية العسكرية:

اتسم عصر ما بعد الاستعمار بانتشار الدول حديثة الاستقلال نسبياً والتي كانت مؤسساتها العسكرية أكثر توجهها للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي من اهتمامها بالدفاع الخارجي عن الدولة وبالتالي كانت النتيجة الطبيعية لاهتمام تلك الجيوش بالشؤون الداخلية هو موجة من التدخلات العسكرية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية حول خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي⁽⁶⁾. وقد نظر المجتمع الغربي لتلك التدخلات على أنها رفض للقيم والمؤسسات الديمقراطية للدول الاستعمارية السابقة والتي كان من المتوقع أن تتبعها الدول حديثة الاستقلال وهو ما جذب انتباه جزء كبير من المجتمع الأكاديمي الغربي لدراسة أسباب وكيفية حدوث تلك الانقلابات العسكرية في تلك الحقبة.

ولذلك خلص الجيل الإتجاه الغالب في الأدبيات الغربية إلى أن التدخلات العسكرية في الدول الإفريقية والآسيوية ترجع لتخلف مؤسساتهم المدنية مما يفسح المجال أمام المؤسسات العسكرية للتدخل، بينما ذهب اتجاه آخر إلى تفسير تلك الانقلابات بالمصالح المؤسسية للجيش، وذهب آخرون إلى النظر للمؤسسة العسكرية باعتبارها امتداداً طبيعياً للمجتمع المدني الأوسع وأنها تخضع مثله تماماً للتقسيمات الطبقية

والإقليمية والعرقية وبالتالي يكون لها الميل للانشقاق الداخلي، ومن المرجح أن تأخذ جانب بعض القوى السياسية في لحظة ما من الصراع الدائر في المجتمع، بينما فسر البعض الآخر بعض الانقلابات في ضوء الطموحات الشخصية لقادة تلك الانقلابات في الاستحواذ على السلطة⁽⁷⁾.

النقطة الثانية في حقل العلاقات المدنية العسكرية تمثلت في الانتقال من البحث عن تفسيرات للتدخلات والانقلابات العسكرية التي حدثت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي إلى محاولة دراسة الأداء الاقتصادي والسياسي للأنظمة العسكرية التي أصبحت مستقرة في الحكم حيث توصل إلى أن الأداء الاقتصادي لتلك الأنظمة العسكرية لم يمثل نموذجاً مميزاً عن نظيره في الأنظمة المدنية⁽⁸⁾. وإلى أن أداء المؤسسات العسكرية أضعف وأفقر بشكل كبير من أداء الحكومات المدنية وفقاً لربعة مؤشرات هي: مستوى شرعية النظام، غياب الحكم القسري، الحد من العنف والاستجابة للطلبات الشعبية⁽⁹⁾. وقد حاول البعض في دراسة تطبيقية إيجاد علاقة بين الحكم العسكري والاستبداد كدراسة فين 1991 والتي اعتمدت على بيانات فريدم هاوس واستخلصت أن 34 من الحكومات العسكرية من أصل 36 حكومة عسكرية أي 94 بالمائة مصنفة على أنها أنظمة مستبدة وتفتقد للحريات المدنية الأساسية⁽¹⁰⁾.

النقطة الثالثة تمثلت في الاندماج بين دراسات العلاقات المدنية ونظيرتها العسكرية بدراسة تغيير النظم السياسية وانتقالها إلى الديمقراطية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وذلك على إثر انسحاب المؤسسة العسكرية من العملية السياسية⁽¹¹⁾. وأثبتت الدراسات أن الجيوش غالباً ما تلعب دوراً مهماً إما في تغيير النظم أو في المحافظة عليها⁽¹²⁾.

ويمكن القول إن الاهتمام الأكاديمي المتزايد بالعلاقات المدنية العسكرية كان مدفوعاً بالخوف على قيم الغرب الديمقراطية ومؤسساته وبالتالي فقد كان النموذج المسيطر على تلك الإسهامات هو نموذج الانفصال separation theory بين المؤسساتين باعتباره الخيار الأمثل لتقليل التدخل بغض النظر عن ظروف تلك الدول الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو تطورها التاريخي ووضع المؤسسة العسكرية فيها وعلاقتها بنشأة الدولة الحديثة والحفاظ على استقلالها⁽¹³⁾.

وقد أتت نظرية التوافق concordance theory كأحد أهم الانتقادات لهذا النموذج المهيمن داخل المنظور الغربي، فوفقاً لهذه النظرية يجب عند دراسة العلاقات المدنية العسكرية لأي دولة الاهتمام بصفة أساسية بإرث تلك الدولة الثقافي والتاريخي وكيفية تأثيره على المؤسسات السياسية والعسكرية، إضافة

إلى اهتمامها بالمجتمع كلاعب رئيس في استقرار النموذج المناسب لكل دولة إلى جانب المؤسسات العسكرية والسياسية.

كما حاول بعض الباحثين الجمع بين النظريتين السابقتين لتلافي عيوب كل منهما وبروز نموذج كل من أربيل كرواسون وديفيد كوهين والذي يشبه نظرية الانفصال في تعامله مع العلاقات المدنية والعسكرية على أنها تنافس بين المدنيين والعسكريين لكنه في ذات الوقت لا يهمل المجتمع ممثلاً في الرأي العام والدعم الشعبي للنخب السياسية الحاكمة ومدى نشاطه في حسم هذا التنافس⁽¹⁴⁾.

2 الدور السياسي للجيش في الحياة السياسية:

يشير العديد من الباحثين إلى مستوى احترافية الجيش military professionalism كعامل أساسي في تحديد الدور السياسي الذي يقوم به. يشير صامويل هنتنجتون والذي يعد أول من نظر لمفهوم الاحترافية إن وظيفة الجيش محددة ودقيقة تمثل في إدارة العنف في المجتمع وتنبع من خصوصية هذه الوظيفة وتطلبها لمهارات ومعارف محددة تضمن الجاهزية القتالية للجيش وانتصاره في المعارك الأمر الذي يمنع الجيش من التدخل في الشؤون السياسية كونها تقع خارج نطاق تخصصهم. وبناءً على هذا الرأي فإن زيادة احترافية أفراد الجيش تقود بالضرورة إلى تقليص النفوذ السياسي للجيش، لكن هذا الرأي تعرض إلى النقد حيث أشار ستيفان في دراسته للمؤسسة العسكرية في البرازيل أن احترافية الجيش قد تقود إلى تزايد دوره السياسي فالاحترافية العالية للجيش البرازيلي لم تمنعه من الانقلاب على السلطة المدنية في عام 1964 حيث خلص ستيفان إلى ربط وظيفة الجيش الأساسية وهي الدفاع عن الدولة تم ربطها بشكل كبير بالتنمية الأمر الذي برر توالي الجيش لأدوار سياسية متزايدة ويجادل ستيفان أن مستوى الاحترافية لا يحدد نفوذ الجيش السياسي بل يعتمد ذلك على عوامل تاريخية واقتصادية عديدة⁽¹⁵⁾.

ويقدم هنتنجتون في دراسة لاحقة تشخيصاً لمشكلة النفوذ المتزايد للجيش في كثير من الدول النامية ، حيث يرى أن السبب لا يكمن في طبيعة الجيش البنيوية أو الخلفيات الاجتماعية لأفراده إنما في ضعف وعم فاعلية المؤسسات السياسية كأجهزة الدولة والأحزاب السياسية التي يفترض بها توفير قنوات مؤسسية تنظم التنافس والصراع بين مختلف مكونات المجتمع، وفي غياب هذا الدور يبرز الجيش كأحد أقوى مكونات المجتمع نظراً لامتلاكه وسائل القوة التي تمكنه من فرض سيطرته على بقية المكونات بما فيها السلطة المدنية في مقابل تميز هذه الأخيرة بالفاعلية وقدرتها على تنظيم وامتصاص الصراعات المجتمعية التي تضمن عدم تغول الجيش أو جماعة أخرى كالجماعات الدينية والعرقية⁽¹⁶⁾.

وبالتالي فإن دور الجيش في النظام السياسي يشير إلى فهم سلوك الجيش ودوره في النظام السياسي لا يمكن أن يتحقق إذا ركزنا على عامل واحد كمستوى الاحترافية أو المؤسسة أو درجة استقلاليته عن الحكومة. إن إدراك السياقات التاريخية لعملية بناء الدولة مطلب ضروري لفهم سلوك الجيوش كما أن إدراك موقع الجيش داخل النظام السياسي وعلاقته ببقية مؤسسات الدولة ومدى كفاءة وفعالية هذه المؤسسات يساعد على فهم سلوك الجيش ودرجة نفوذه السياسي.

3 الدور الاجتماعي للجيش في الحياة السياسية:

نشير إلى أن الفارق كبير بين بناء النظريات حول الدور المعاصر للجيش بمعنى الدور غير العسكري وتطابق تلك النظريات مع حقائق أرض الواقع وسوف نركز على الدور المجتمعي للجيش في حالات السلم كونه يساهم في الحد من التباين بين المجتمع العسكري والمجتمع المدني، هذا التباين الناجم عن الدور الأمني للجيش من جهة وعن التفرقة بينهما في المجال الجغرافي والمبررة بالتنشئة العسكرية وبالذات الأساسيين وبنيتهم المتميزة، فدور الجيش في المجتمع كمؤسسة غير مفصول عن وضعية المجتمع وما يريد من المؤسسة العسكرية إذ يتوقف على النموذج الأم الذي نشأ عليه وعلى تركيبة المجتمع وفصائله بشكل عام وعلى التدخل السياسي لتلبية الاحتياجات العامة والتفصيلية لمؤسسة الجيش (ميزانيات التسليح، احتياجات مادية ومعنوية وتلبيتها) يمكن أن يليه اعتماد سياسة اشباع الحاجات الأساسية للحماهير وهو من الأساليب الجديدة في إدارة المجتمع /الدولة ويطرح بالتالي حتمية الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة وكلاهما يمهّد ويسهل للشرعية الوطنية والوظيفية معاً⁽¹⁷⁾. وعليه فإن الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية هو عنوان واسع يرتبط أولاً بأهمية المؤسسة العسكرية ثم بالأدوار المناطة بها خاصة في العالم الثالث حيث نفهم الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية بطبيعة العلاقة التي تجمع الجيش والمجتمع المدني، حيث أن عدم التلاحم بينهما هو انفصام مرضي ببيكولوجي يخسر فيه المجتمع سندا قويا، كما أن العدوانية والعدوانية والبأس الشديدين يجعلان من الصعب تنظيم القوات المسلحة (النموذج القبلي) كما تشكل الأنانية الغريزية الفردية والجماعية أساساً لنشوب الحروب ولعدم مساندة المؤسسات الاجتماعية. مهمة الجيش إذن ليست عسكرية أو أمنية فقط بل هي اهتمام بالمجالات الاجتماعية الخدمانية التي مازالت على غير وجه حسن في المجتمعات النامية، كما تبرز أهمية الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية من خلال التنشئة العسكرية التي لا يمكن فصلها عن التنشئة المدنية والوطنية والتي تتجه إلى الجندين والمتطوعين الذين سيعودون بعد انتهاء فترة خدمتهم إلى مجتمعهم ومؤسساته المدنية⁽¹⁸⁾.

وعليه تكمن أهمية النظم العسكرية من الناحية الاجتماعية في قيام جماعتها وهياكلها القتالية المنظمة بالدفاع عن الوطن ضد مختلف الأخطار والتهديدات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها وكذلك في الحفاظ على الأمن الوطني من أي خطر داخلي قد يهدد استقرار النظام وأمن المجتمع وبدرجة تطوره، فكلما زادت درجة سيطرة النخبة العسكرية وباتت درجة تدخلها أكبر بسبب الايديولوجية الوطنية والقومية المنتهجة من قبل هذه الفئة وهذا ما نلاحظه في دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول شرق أوروبا سابقاً⁽¹⁹⁾.

المحور الثالث : الجيش وإدارة العملية السياسية بين جدلية الاستيعاب والاستبعاد.

1- نظرية صامويل هنتغتون: بالرجوع إلى كتاب عالم السياسة صامويل هنتغتون المعنون ب: الجندي والدولة الصادر سنة 1957، والمتناول لأهم المبادئ الضامنة للحياد السياسي للعسكريين وذلك من خلال الفصل بين المؤسسات السياسية والأبنية العسكرية، والسيطرة المدنية والموضوعية، أي هنا يعتبر كتاب هنتغتون في العلاقات المدنية العسكرية المرجعية الأولى لكل باحث أراد التنظير في هذا الموضوع خاصة وأن الكتاب راح يلامس ظاهرة سياسية منفصلة وواضحة متعلقة بتبعية وخضوع العسكريين لسيطرة السياسيين المدنيين.

-وفي مستهل حديثه عن الظاهرة محل الدراسة والتمحيص، أعطى ثلاث عوامل محورية معتبرا إياها المشكلة الأساسية للعلاقات المدنية العسكرية، وراح يوضحها على النحو الآتي:

*الثوابت الوظيفية: رأى أنها وليدة التهديدات التي يتعرض لها المجتمع .

*الثوابت المجتمعية: هي تلك المتعلقة بالقوى الاجتماعية لاسيما الأطر المؤسسية الحاكمة .

*البنية الإيديولوجية للمجتمع: هي تلك المرتبطة بالقيم المحددة للتفاعلات المؤسسية في النظام السياسي⁽¹⁹⁾.

-وبناء عليه وفي هذا السياق ينظر هنتغتون للدور المناط بالجيش في أي نظام سياسي قائم على مبدأ الاحتراف وعدم التدخل في الحياة السياسية، وذلك من خلال تنفيذ السياسة الدفاعية، وفي إطار هذه الرؤية يؤكد هنتغتون أن للجيش المحترف مجموعة من المميزات نذكرها على النحو التالي :

❖ الخبرة: هناك الجندي الذي يعمل في إطار منظمة وظيفتها الأساسية استعمال القوة وإدارة العنف نجد له خبرة في هذا المجال التي تتأني له من خلال التعليم والتدريب هذا ما يجعله يحوز مهارات معينة في إطار المنظمة العسكرية .

❖ المسؤولية الاجتماعية: يتحمل أفراد المؤسسة العسكرية مسؤولية اجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية تتمثل في مسؤولية الدفاع عن الدولة، وذلك لأن الجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.

❖ التضامن الاجتماعي: يتمتع العسكريين بعقلية تعكس الصورة الذاتية لأنفسهم وحدود دورهم في المجتمع. (20)

- هذا بالنسبة لحديثه عن احترافية الجيش، أما في إطار حديثه عن السيطرة المدنية نجده يقول أنها تتحقق وفق أسلوبين يتمثلان في: السيطرة المدنية الذاتية، والسيطرة المدنية الموضوعية .

. سيطرة مدنية ذاتية: وفقاً لهنتغتون هي أبسط طريقة لتحقيق أقصى قدر من سلطة المدنيين، وهي بالتالي حسبها إنقاص من سطوة الجيش، ورأى أن هذا لا يتأني إلا من خلال تعظيم قوة مجموعة أو بعض الجماعات المدنية الأخرى على حساب العسكريين التي تمنح لهم السيطرة، وذلك من خلال ما توفر من رقابة ذاتية على الجيش، هي الأخرى تمنح للقيادة المدنية فرصة السيطرة بحضور الجيش وجعله مرآة للدولة .

. سيطرة مدنية موضوعية: يرى هنتغتون في هذا النوع من السيطرة هو الانصراف للاهتمام بالمؤسسة العسكرية من خلال تشجيع ودعم تخصصها للوصول بها إلى أعلى مستويات الاحتراف الذي يحقق لها الاستقلالية التي تحيلها مباشرة إلى مجال الدفاع بعيد عن الأمور السياسية، أي بمعنى آخر جعل المؤسسة العسكرية أداة مطيعة لخدمة الدولة، هنا أن تحقيق السيطرة المدنية متوقف على مدى استقلالية المؤسسة العسكرية وكذا تحويلها إلى أداة في يد الدولة، هذا ما أطلق عليه الاحتراف الذي يؤدي حسبها دائماً إلى ضمان الحياد السياسي لأعضاء المؤسسة العسكرية. (21)

2- نظرية دافيد كوهين وأرويل كرواسان: افتراضاً أن معركة بسط السيطرة المدنية على العسكريين تدور بالأساس حول خمس دوائر لصنع القرار يتنافس حولها المدنيون والعسكريون وهي، تجنيد النخبة، صنع السياسات العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الخارجي، تنظيم المؤسسة العسكرية. (22)

لذا فإن تصنيف أي دولة من حيث درجة تمتعها بالسيطرة المدنية على العسكريين لا يعدو أن يكون نتاجاً للصراع بين المدنيين والعسكريين حول التحكم في الدوائر الخمس، وبالتالي يمكن القول أن السيطرة المدنية الكاملة هي تلك الحالة التي يتمكن فيها المدنيون من السيطرة على الدوائر الخمس من دون منافسة العسكريين، والجدير بالذكر هنا أن المؤسسة العسكرية تستطيع تفويض سلطة المدنيين في اتخاذ القرارات

بطرق عدة، إذ يمكنها من خلال قواعد أو صلاحيات مؤسسية يحفظ لها الدستور والقانون إن تقوض سلطة المدنيين، كما يمكنها تفويض سلطة المدنيين من خلال المواجهة المباشرة .

3 - نظرية جانوويتز: ينطلق جانوويتز من خلال كتابه الجندي المهني، إلى التركيز على المهنة والاحتراف فهو يرى أن نظرة هنتغتون من خلال كتابه الجندي والدولة للعلاقات المدنية العسكرية بصفة عامة والسيطرة المدنية بصفة خاصة هي نظرة تقليدية، لذلك طرح مفهوم الاحترافية الواقعية (23)، وعليه يذهب جانوويتز إلى القول بان تدخل العسكريين في العملية السياسية وفي ظل النظم الديمقراطية يبقى محدود وفي بعض الأحيان يتعدى تأثيرهم مجالات عدة مثل السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، أين تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التي تضبط وتحدد مهام العسكريين والظروف التي يمارسون فيها تلك المهام، خاصة تلك القواعد التي تستثني العسكريين من التدخل في السياسات، وتقوم على أنهم محترفون ولهم مجال مهني مختلف، ويجب أن يستبعدوا من أي دور سياسي، وفي هذا الصدد يطرح جانوويتز الحالات التي تمكن المدنيين من السيطرة على العسكريين التي نعتها على النحو التالي :

✓ نظم تنافسية ديمقراطية: في هذه الحالة نجد هناك سيطرة مدنية محضى تحد من الدور السياسي للعسكريين .

✓ نظام تحالف مدني عسكري: في هذه الحالة وبناء على دعم العسكريين يتولى المدنيين الحكم، وهناك يصبح الجيش فاعلاً سياسياً يتصرف بشكل غير رسمي .

✓ نظم سيطرة سلطوية شخصية: في هذه الحالة يسيطر الحاكم على الجيش حتى يظل في السلطة، وحتى يتسنى له ذلك يجب عليه إضعاف من سلطة العسكريين الفعلية .

4 نظم حزب واحد جماهيري سلطوي، في هذه الحالة يكون حجم الجيش صغير وبالتالي يخضع للسيطرة المدنية. (23)

5 - نظرية رالف غولدمان (التحول الحرج):

هدف رالف غولدمان من خلال كتابه من المعنون بـ "من الحرب إلى سياسة الأحزاب . التحول الحرج نحوي السيطرة المدنية" إلى إلقاء الضوء على مؤسسات سياسية بعينها حاول من خلالها تفسير نموذج التحول الحرج، حيث رأى أن هذه المؤسسات كالمؤسسة العسكرية والهيئة التمثيلية والأحزاب السياسية تتفاوت درجة الاختلاف فيما بينها من خلال سلطتها العامة المؤثرة بين الشعوب هذا ما يجعل كل منها تتفاوت في طبيعة

مركزها داخل المجتمع ، فنجد على سبيل المثال، المرتبة الأعلى فالوسطى، فالأدنى ، وهذه المراتب كلها حسبه دائما مرهونة هرميتها بمدى فعالية المؤسسة ونشاطها، وعلى الموارد التي تمتلكها وكذا قياس مدى الإذعان والطاعة داخل كل منظمة.

وفي شرحه لنموذجه هذا يرى رالف غولدمان أنه قبل التحول الحرج نجد السيطرة للمؤسسة العسكرية وتكون في المرتبة الأعلى وتليها الهيئة التمثيلية، فالأحزاب السياسية، وهذا ما يفسر السيطرة العسكرية على سلطة صنع القرار السياسي لان الاختلافات في المجتمع تحل عن طريق العنف واستخدام السلاح لكن يقول بعد التحول تعود السيطرة للمدنيين ويتحسد ذلك من خلال تقلد الأحزاب السياسية للمرتبة الأعلى وتليها الهيئة التمثيلية، ثم المؤسسة العسكرية، هنا نصبح أمام دولة مدنية مستقرة قوامها سلطة تصنع وتتخذ قراراتها عن طريق المدنيين الذين أزاحوا العسكريين من العملية السياسية وجعلوا مهمتها تتمثل في بناء جيش وطني سمته المجالات الدفاعية بما فيها الأمن القومي، أي هنا وفي ظل السيطرة المدنية وفي سياق التحول الحرج تم انتقال إلى أساليب جديدة لحل الصراعات والاختلافات والمتمثل في المشاركة والحوار بدلا من العنف والسلاح. (24)

6 نظرية التوافق والتشارك:

على نقيض النظريات الأخرى انتقدت نظرية التوافق والتشارك لرييكا شيف أفكار كل من هنتغتون وجانويتز اللذان أفضت أطروحاتهما في العلاقات المدنية العسكرية على ضرورة تدعيم كفة المدنيين على حساب كفة العسكريين، حيث أن كلاهما انصب تركيزه وتحليله على ضرورة جعل المؤسسات الحكومية أكثر مدنية هذا بالرغم من اختلاف زاوية تنظير كل واحد منهما وعلى غرار ما تقدم به المنظرين الأوائل في العلاقات المدنية العسكرية الأنفي الذكر نجد أن ريبكاشيف لها نظرة مغايرة لنظرة كل منهما فهي تعارض بشدة فكرة إبعاد وتهميش المؤسسة العسكرية لأن ذلك يزيد من احتمال تدخلاتها في العملية السياسية ، وعليه تنطلق ريبكاشيف في نظريتها من مسلمة مفادها ضرورة عدم الفصل بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي أو المؤسسات المدنية، و إنما تؤكد وتحصر على ضرورة بناء علاقة قائمة على الحوار والتوافق والقيم المشتركة بين ثلاث شركاء في معادلة العلاقات المدنية العسكرية وهم: الجيش، النخب السياسية، والمواطنين أنفسهم. (25)

-الجيش. يشمل العسكريين وكافة المستويات المكونة للقوات المسلحة من ضباط وأفراد والذين يعملون على بقاء واستمرار المؤسسة العسكرية.

-النخب السياسية: تركز هذه النظرية فيما يتعلق بشكل الحكومة وطريقة اختيارها على عنصر مهم وهو طبيعة النخبة السياسية التي تمثل الحكومة ولها تأثير مباشر على تكوين ودعم القوات المسلحة.
-المواطنون: تهتم هذه النظرية بالدور غير المباشر الذي يلعبه المواطنون من خلال المؤسسات النيابية والتأثير الذي يمكن أن يمارس على دعم وتمويل القوات المسلحة.
-ولعل هذا ما جعلها تصوغ افتراضاتها للعلاقة على النحو الآتي :

✓ التأكيد على أهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية والمجتمع. (26)

✓ التأكيد على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع أو تنمي احتمالات التدخل العسكري.

✓ كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت احتمالات التدخل .

*كما تؤكد النظرية على أهمية التعاون بين العسكريين والمؤسسات السياسية والمجتمع ككل، كما ترى أن العسكريين والقادة السياسية والمواطنين هم شركاء، وعندما يكون هناك اتفاق بينهم بشأن طبيعة دور العسكريين فإن ذلك يقلل من احتمالات تدخل العسكريين. (27)

- وعليه نخلص أن نظرية ريكاشيف أخذت موقف الوسط بين من ينادي بضرورة إبعاد العسكريين عن السلطة وفسح المجال للسياسيين أو المدنيين، وبين من ينادي بضرورة التدخل العسكري لانعدام الثقة والخبرة في المدنيين، فإن ريكاشيف ركزت على متغير التاريخ والثقافة من أجل الجمع بين المدنيين والعسكريين في بوتقة واحدة فحوارها التحلي بروح الحوار والمشاركة. (28)

المحور الرابع : الجيش وإعادة البناء المؤسسي في تركيا سنة 1980.

إذا كان الهدف الرئيسي للديمقراطية يكمن في أحقية الشعب في اختيار ممثليه لتولي مشارف السلطة، فإن الديمقراطية في تركيا تكمن في أحقية الجيش في التدخل في العملية السياسية، وبالتالي فرض السيطرة العسكرية والإطاحة بالحكومة المدنية، في وسط دهشة وحيرة كبيرة تغمر الشعب التركي، وبناء عليه يعتبر هذا الانقلاب الأخطر من حيث مخلفاته المادية والمعنوية، والأكثر تأثيراً على العملية السياسية، ولعل هذا راجع لطول مدته التي تعدت الثلاث سنوات من جهة، ومن جهة أخرى لكونه كان وليد مجموعة من الإفرازات المتمثلة في تراكم تحاقنات سياسية اقتصادية واجتماعية، يأتي هذا كله تحت سياق الاستقطاب الإيديولوجي الذي كاد أن ينج بتركيا إلى حرب أهلية محدودة(29) .

-أسباب الانقلاب :

- الدوافع السياسية : شهدت تركيا في أوائل سنة 1980 تصاعدا رهيبا وعجيبا للعمليات الإرهابية التي استهدفت العامة والخاصة، والتي كانت نتاج صدام إرادتين سياسيتين الأولى متمثلة في اليمين، والثانية متمثلة في اليسار، وفي هذا الصدد بلغ عدد ضحايا الإرهاب في شهر أيلول من نفس السنة حوالي 220 ضحية بمعدل 56 منظمة إرهابية ذات توجهات دينية إسلامية منها وكردية، ولعل هذا ما جعل الجنرال كنعان افرين يصرح : "إننا نعيش في حالة من الفوضى والرعب ". ويظهر من كلامه أن الحكومة المدنية فقدت السيطرة على زمام الأمور، وهنا كان لازم التدخل لإرجاع الأمور إلى حالتها الطبيعية(30).

- الدوافع الاقتصادية والاجتماعية : لعل المتتبع للشأن الاقتصادي التركي يلاحظ أن الأزمة التي مرت بها الحكومة التركية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات راجع بالدرجة الأولى إلى الخمسينات، والتي راحت جذورها تمتد إلى غاية اللحظة السابقة الذكر، وهنا وصل معدل التضخم 40% سنة 1776 لينعكس بذلك بدوره على اليد العاملة التي راحت البطالة تقصفها بأرقام تجاوزت 50%.

وتزامن كل هذا مع أزمة المديونية التي أغرقت البلاد بشيفرات تعدت 12.5 مليون دولارا تركي، ولعل الوضع يقودنا إلى القول بأن تركيا عانت فعلا وضعا اجتماعيا خطيرا جاء وليد تراجع الوضع الاقتصادي حيث أصبح الفقر مقابل زيادة معدلات السكان، وكذا الهجرة من الريف إلى المدينة إحدى أهم التحديات التي تواجه الحكومة التركية الحالية والمستقبلية. (31).

-الدوافع الدينية : أدت السلوكيات المنتهجة من قبل زعيم حزب الخلاص الوطني أربكان إلى إدخال البلاد في إعصار طائفي تجسدت أطرافه في كل من التيار الإسلامي والتيار العلماني وراحت تظهر في تزيين المشهد السياسي التركي باعثا في ذلك فوضى عارمة يصعب إستبأها، خاصة وأنها وصلت بالمتظاهرين إلى حمل لافتات مكتوب عليها بالعربية تركية إسلامية، ولعل هذا ما أثار حفيظة العسكريين والذي رأى بان هذا النهج منافي لمبادئ أتاتورك القاضية بالعلمانية، وخاصة وأنه عدة الحامي لها. (32).

- الدوافع الخارجية : كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران تأثيرا بالغا على البيئة الدولية، وهنا نتذكر مقولة كينث والتز الذي يقول، أن البنية تفرض السلوك على الوحدة، انطلاقا من هذا الافتراض نجد أن هذا النجاح المحقق في إيران ألقى بظلاله على الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة، وعلى تركيا بصفة خاصة ونظرا لما تحوزه من موقع استراتيجي زاخرا بمورد المائية، جعلها محل أطماع إيران بالدرجة الأولى والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الثانية، هذا ما تجسد من خلال مفارقتين، رغبة إيران في إنجاح الثورة الإسلامية في تركيا وامتدادها إلى جميع دول الإقليم هذا من جهة، ومن جهة أخرى رهبة الولايات المتحدة الأمريكية

من الوضع الأهون في تركيا، والذي قد يصنع المفاجئات في أي لحظة، هنا تحركت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الصندوق النقد الدولي بإمداد تركيا بمعونات اقتصادية مكنت الجيش من خلالها من أن يتقوى ويستعد للانقلاب كما هو مبين في الجدول أدناه(33).

جدول رقم 01 يوضح المساعدات الأمريكية منذ الخمسينات (ملايين الدولارات)

الاجمالي	المبيعات العسكرية الخارجية قروض FNS	مواد دفاعية ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية منح EDA	برنامج المساعدات العسكرية منح MAP	السنة
3402.4	-	483.8	2922.8	1950- 1971
203.6	-	105.3	98.7	1971
179.4	15.0	103.8	60.6	1972
206.7	20.0	120.6	66.1	1973
192.7	75.0	37.2	80.5	1974
95.4	75.0	7.1	13.3	1975
125.0	125.0	-	-	1976
125.0	125.0	-	-	1977
175.2	175.0	-	0.2	1978
180.3	175.0	-	5.3	1979
253.4	250.0	-	3.4	1980

المصدر: طلال يونس الجليلي قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا، ص، 85.

وأمام هذه الأوضاع المتأزمة، وأمام سكون حركة السياسيين حيالها تحرك الجيش بقيادة الجنرال كنعان افرين رئيس الأركان ورئيس الانقلاب العسكري للقول في البيان المدلى على مسامع الأتراك: "اضطرت القوات المسلحة التركية لانتزاع السلطة بهدف حماية وحدة البلاد والأمة وحقوق وحرية الشعب وضمان أمن حياة الناس وممتلكاتهم وسعادتهم ورخائهم، ولضمان تطبيق النظام والقانون وتعبير آخر استعادة سيادة الدولة والمحافظة على وحدة البلاد والأمة، والحيلولة دون حدوث حرب أهلية وتثبيت الدولة وسلطانها والقضاء على الأسباب التي حالت دون تطبيق النظام الديمقراطي." (34)

أي هنا نستشف بأن الجنرال أكد أن أهداف البيان تكمن في تجنب التسييس المعتمد لعامة الشعب، وكذا الوقوف والحيلولة دون وجود مسببات تقود في المستقبل القريب إلى حدوث تمزق سياسي

واستقطاب إيديولوجي، وأضاف الجنرال أيضا في إحدى اجتماعات المجلس الأمن القومي بأن الانقلابيين يسعون بجهد لإقامة حكومة مدنية ذات أبعاد علمانية تسير على النهج الليبرالي وتوعد بتسليم السلطة في أول موعد انتخابي لاحق. (35)

وكما جرت العادة وفي كل انقلاب أصبح العسكريون على تقليد، إذ لم يكن هناك دستور بعد انقلاب، كان هناك تعديل له، إلا أن هذا الأخير جاء بدستور جديد لتركيا وهو دستور سنة 1982 المتألف من 177 مادة منها 16 مؤقتة حملت طيات مواد هذا الأخير إلغاء مجلس الشيوخ، وكذا انخفاض في عضوية المجلس الوطني التركي الكبير إلى 440 عضواً وتصاحب هذا توسيع سلطات الرئيس من خلال منحه صلاحية الاعتراض على أي من التعديلات الدستورية والجلوس على كرسي الرئاسة لمدة 07 سنوات، كما قام بحضر الرؤساء والأمناء العامين وأصحاب المناصب العليا الذين كانوا في سدة الحكم من ممارسة النشاط السياسي لمدة 10 سنوات، وهذا وقد نصت المادة المؤقتة الأولى من الدستور بأن يتولى الجنرال كنعان أفيرين رئاسة الجمهورية لمدة 07 سنوات، تنص المادة 15 المؤقتة بوجود حصانة أعضاء المجلس الأمن القومي (36).

- لكن الشيء المهم في هذا الدستور و الذي توجب علينا الوقوف عنده هو ما جاء في الفقرة الثانية من المادة 118، و التي أكدت بأن مجلس الأمن القومي هو تلك الأداة التي تقوم بتوجيه جميع الهيئات الدستورية، ويحتمل بذلك وظيفة جمع المعلومات السياسية الرئيسية منها ومن جميع الدوائر الرسمية (37) والقيام بجميع المعلومات التي تهم الدولة وترتيبها وتقييم ومراقبة جميع الفعاليات السياسية والقوانين الصادرة، وبناء على هذا أصبحت قراراته ملزمة للحكومة ويجب عليها تنفيذها حرفياً وهنا وللتنويه ومن أجل القيام بهذه المهمة استحدث الدستور الأمانة العامة للمجلس، يتولى أمانتها فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة، كما تم تحديد مهامها كما اشرنا سابقاً بتولي الشأن العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي، فضلا عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الأتاتورية وبهذه المهمة أصبحت الأمانة بمثابة ذاكرة الدولة ومركز عملياتها .

- هذا و حتى تتجسد فعلا السيطرة العسكرية ووفقا لأطر قانونية، جاء في متن الفقرة الأخيرة من المادة 175 من الدستور الأنف: "حق رئيس الجمهورية في رفض قرارات المجلس التشريعي الخاصة بإجراء تعديلات دستورية" (38) ويتضح جليا من نص هذه المادة مدى رغبة إدارة الانقلاب في قطع الطريق أمام أي جناح مدني يكتنف تخمينه الوصول إلى السلطة بعيدا عن النفوذ العسكري .

*بمذا نستشف بأن الجيش فعلا حجز مكانا له كأرقى وأسمى مؤسسة دستورية من خلال تضخيم أجهزة مجلس الأمن القومي، وكذا من خلال توسيع صلاحياته، التي جعلت من المؤسسة العسكرية بصفة عامة تبسط سيطرتها ونفوذها، وتنقل بالمجتمع تحوى العسكرية .

الخاتمة:

بات تدخل الجيش في الحياة السياسية أمر روتيني وطبيعي مادامت أنظمة الدول تعاني من هشاشة وانكشاف في السلطة السياسية ، هنا يتدخل الجيش في العملية السياسية من أجل إنعاش البرامج الوطنية ، يأتي هذا نظير ما يتمتع به من انسجام وتماسك بين وحداته وبقية مؤسساته ، هنا فقد يؤخذ تدخل الجيش في الحياة السياسية أشكالا عدة وتحت مسميات متعددة ، فقد يكون تدخله على شاكلة انقلاب عسكري ، وقد يؤخذ تدخله جانب قانوني ممارساتي ، أي أن تدخله مقنن دستوريا يؤخذ طابع الحاجة الماسة لذلك ، وهذا ما لمسناه فعلا في ورقتنا البحثية عندما قدمنا الجيش التركي والانقلاب العسكري سنة 1980 نموذجا ، حيث أخذنا الجيش التركي تدخله في العملية السياسية التركية شاكلة انقلاب فرض من خلاله سيطرته نفوذه ووجوده ، لأن باقي المؤسسات المدنية كانت تعاني ضعفا وهشاشة ، مما سهل عليه ضمان السيطرة العسكرية على المجتمع ، وذلك من خلال ما تضمنته نصوص مواد دستور 1982 والتي جعلت من الجيش كمؤسسة مستقلة لها الباع الأول والأخير ليس في العملية السياسية التركية فقط ، بل وفي الحياة العامة.

وعليه نخلص إلى النتائج التالية:

- للجيش التركي وعلى مدى تاريخه الطويل تأثير كبير على الحياة السياسية حيث شهد أدوارا مختلفة منها انقلاب 1980 الذي حدث رغم وجود الدستور الذي يكفل التداول السلمي للسلطة والقانون الذي يؤطر للعملية السياسية.
- مارس الجيش التركي سيطرة فعلية على الحياة السياسية وحظي منفذوا الانقلاب بحماية وحصانة في ذلك.
- تميزت فترة انقلاب 1980 بالصراع بين اليمين واليسار كحروب بالوكالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لخلق ذريعة تسمح له بالتدخل قام الجيش التركي بنهج سياسية النزاع لتصعيد الصراع وتأجيجه.

إن تعدد الظروف والأطراف الفاعلة في الانقلاب العسكري التركي 1980 جعل من الدولة التركية البلد الحائر الذي يجسد بامتياز ترجمة تدخلات الجيش في الحياة السياسية وتحت غطاء القانون وتأييد الشعب محاولا الوصول الى الديمقراطية على الشاكلة العثمانية والثقافة الاتاتورية.

الهوامش

- 1 - حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح في كتاب اسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص، 99.
- 2 - عبد الله تركماني، التنمية المستدامة وأمن الإنسان في البلدان العربية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، مأخوذة من الموقع الإلكتروني: <http://www.mokarabat.com/s7388.htm>
- 3 - كمال السيد، جنون العولمة: اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، العدد 22، 200، ص 07.
- 4 - محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمائية لتلوث لبيئة ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الشعاع، الاسكندرية، 2002، ص 94.
- 5 - محمد مصطفى الأسعد، التنمية ووسائل الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص 22.
- 6 - حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص 99.
- 7 - حميد بابوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية: الطريق السيار شرق/غرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص 16.
- 8 - مجلة سوناطراك، العدد 2706، فبراير 2013، ص 01.
- 9 - كارول نخلة، تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة: تحد وفرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر، مركز الجزيرة للدراسات، مكة المكرمة، 21 سبتمبر 2015، ص ص 01-02.
- 10 - ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ماي 2006، ص 01. www.opec.org
- 11 - جيسرى أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، 1996، ص ص 20-24.
- 12 - حسن بملول، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبع حلب، الجزائر، 1993، ص 182.
- 13 - مكتبة المحاضرات والبحوث والملتقيات والكتب في مجال العلوم الاقتصادية، مأخوذة من الموقع الإلكتروني: <http://www.4shard.com/dir/l0226342/d696da7c9/sharing.html>.
- 14 - لطفي حاتم، المؤسسة العسكرية وتحولات فكرها السياسي، مأخوذة من الموقع الإلكتروني: <http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/3671/2013-08-13-18-45-16>.
- 15 - كيربالي بغداد، نظرة عامة على التحويلات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 08، جنفي 2000، ص ص 17/16.
- 16 - حميد بابوش، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- 17 حميد بابوش، نفس المرجع ، ص 39.
- 18 مكتبة المحاضرات والبحوث والملتقيات والكتب في مجال العلوم الاقتصادية، موقع سبق ذكره.
- 19 تطور الاقتصاد الجزائري، 2009/11/12، www.startimes.com/?t=20343134
- 20 -اية ابراهيم عطالله، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها علي مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013)، المركز الديمقراطي العربي، مشاريع بحثية .
- 21 -بمحمد عطية، العلاقات المدنية العسكرية في مصر 1981. 2010، نقلا عن الموقع:
تاريخ الاطلاع: 26/12/2014: <http://fekrkr-online.com/ReadArticle.php?id=23>
- 22- samuel huntington ,the solidier and the state theory and politics of civil military relation ,harverd universty ,london,1957,pp,81,83.
- 23 1- أحمد عبدربه: العلاقات المدنية - العسكرية في مصر نحو السيطرة المدنية، القاهرة: مدرسة النظم السياسية جامعة، ص 147.
- 24- 1- Kees Homan,Civilian Control of the Military Clingendael - Netherlands institute of International Relations,2013
- 25 محمد عطية، مرجع سابق.
- 26 -رالف غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب . التحول الحرج نحو السيطرة المدنية، ترجمة فخري صلاح، ط1، الأردن: دار الأهلية للنشر ، 1996، ص ص، 23، 24.
- 27-Edward R. Taylor, INTRODUCTION TO CIVIL-MILITARY RELATIONS, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF SCIENCE IN SYSTEMS TECHNOLOGY, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL Monterey, California,1998,pp,44,45.
- 28 -شادية فتحي ابراهيم، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة، مجلة الدراسات، ص، 16.
- 29 -محمد عطية، مرجع سابق.
- 30 محمد نور الدين، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص، 683.
- 31 علي حمزة سليمان الحسنوي، ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا 1960-1980، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد الثالث، 2010، ص ، ص، 120.
- 32 احمد شاكر العلاق، انقلاب عام 1980م في تركيا، نقلا عن: <https://ahmedalalaq.wordpress.com> .: أطلع عليه يوم 2015 /03/13
- 33 علي حمزة سليمان الحسنوي، مرجع سابق، ص، 121.
- 34 -خادي محمود صبري صيدم، المعارضة السياسية في تركيا الإسلاميون نموذجا في فترة 1996-2006، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الشرق الأوسط - القاهرة، 2012، ص، 74.
- 35 عقيل سعيد محفوظ، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب، 2006، ص، 68.
- 36- Military interventions in Turkey <http://www.allaboutturkey.com/ita/darbe.htm>

- 37- Dr. Gerassimos Karabelias, **CIVIL-MILITARY RELATIONS: A COMPARATIVE ANALYSIS OF THE ROLE OF THE MILITARY IN THE POLITICAL TRANSFORMATION OF POST-WAR TURKEY AND GREECE: 1980-1995**, , Final Report submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO) in June 1998.p.29,30.

38 - عاشر بوطلة، تركيا : بين الإسلام السياسي والمؤسسة العسكرية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر، 2006، ص، 118.